

اختيارات الشيخ ابن باز الفقهية وآراؤه في قضايا معاصرة

إعداد: د. خالد بن مفلح بن عبدالله آل حامد

من سلسلة الرسائل الجامعية. صدر مؤخراً كتاب (اختيارات الشيخ ابن باز الفقهية وآراؤه في قضايا معاصرة) إعداد الدكتور خالد بن مفلح بن عبدالله آل حامد أستاذ الفقه المساعد بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

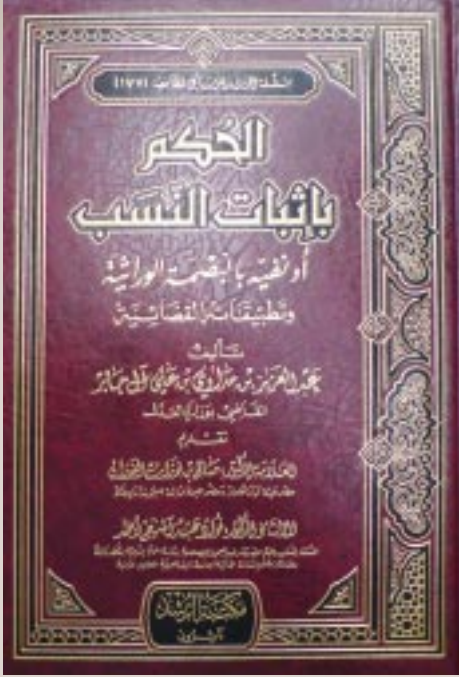
وهذا الكتاب من ثلاثة أجزاء، صدر عن مركز ابن باز العلمي العالمي ودار الفضيلة. في طبعته الأولى عام ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م وقدم البحث لنيل درجة الدكتوراه، فكانت أهمية الموضوع لدراسة اختيارات الشيخ عبدالعزيز ابن باز - رحمه الله تعالى - لمكانته العلمية الكبيرة، ومعرفته بالعلوم الشرعية وأحكامها وأدلتها من القرآن والسنة وإمامه بكثير من مسائل الفقه والقضايا المعاصرة التي يحتاجها الناس، وهذا يُعطي اختياره الفقهي ميزة ليست لغيره.

فكان هذا الكتاب جمعاً لما تناثر في الكتب والمدونات والتي خالف فيها مذهب الإمام أحمد في بعض النوازل والمسائل المعاصرة، وبين الراجح من أقوال العلماء بدليله وهذا يُعد مقصداً نبيلاً ورأياً سديداً، واعتمد في مراجعته على مجموع فتاوى لسماحته لمعالي الدكتور محمد الشويعر وفتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإرشاد وجمع الشيخ أحمد الدرويش وفتاوى جمع محمد المسند ومجموع فتاوى سماحته للدكتور عبدالله الطيار وابنه أحمد وفتاوى إصدار مجلة الدعوة إلى غير ذلك كالمصادر المسموعة. حيث نهج المؤلف

على مقارنة أقوال سماحة الشيخ ابن باز بمذهب الإمام أحمد بن حنبل وبين القول المختار عن سماحته. وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة وفهارس، ففي الجزء الأول تحدث المؤلف عن أهمية الموضوع ونسب سماحة الشيخ ابن باز وعمله ومناصبه ووفاته ومؤلفاته، ثم تطرق إلى اختيارات الشيخ الفقهية في العبادات والتي قسمها إلى مباحث، ثم مطالب، ثم فروع وذلك في ٨٤٤ صفحة، وفي المجلد الثاني أكمل تقسيماته في ١٨٠٦ صفحة والتي كان أبرزها كتاب (المعاملات والجنايات والقضايا والشهادات)، وفي الجزء الثالث تحدث عن أصول سماحته في الفقه والفتوى ومصطلحاته ومنهجه في الترجيح وأسباب اختلاف أقواله وسد الذرائع والخطأ والذهول والنسيان وعدم فهم الناقل عنه ومراعاة الخلاف في الفتوى والمسائل التي خالف فيها ابن تيمية ومفرداته واختياراته، وكانت في ١٣٤ صفحة. وتعد هذه الرسالة استمراراً لنفع وعطاء سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله نسأل الله أن ينفع به.

كتاب: الحكم بإثبات النسب أو نفية بالبصمة الوراثية وتطبيقاته القضائية

تأليف: عبد العزيز بن مداوي بن علي آل جابر



صدر مؤخراً عن مكتبة الرشد ضمن سلسلة الرشد للرسائل الجامعية كتاب «الحكم بإثبات النسب أو نفية بالبصمة الوراثية وتطبيقاته القضائية» تأليف الشيخ عبدالعزيز بن مداوي بن علي آل جابر القاضي بوزارة العدل تقديم د. صالح بن فوزان الفوزان عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء ود. فؤاد عبد المنعم أحمد المستشار السابق بالمحاكم المصرية خبير البحوث الإسلامية برئاسة المحاكم الشرعية بقطر سابقاً، والأستاذ بقسم العدالة الجنائية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ويعتبر هذا الكتاب من الكتب الشرعية العصرية الجادة. الذي اعتمد الباحث فيها على أمهات المصادر والمراجع التأصيلية.

وفي موضوع يعد من النوازل المستجدة، حيث أن البصمة الوراثية تعتبر قرينة قوية في إثبات النسب الشرعي، قياساً على قرينة القيافة. أما طريق نفي النسب فيبقى الحكم الشرعي (اللعان)، فإنه لا يجوز الاستغناء بالبصمة الوراثية عن اللعان.

لذا فإن هذا الطرح يعتبر إضافة جادة وإيجابية في مجال الفقه المقارن المعاصر، حيث اشتمل الكتاب على ٣٠٦ صفحات شملت مقدمة في بيان أهمية الموضوع ومنهجية البحث العلمي وخطة الباحث التي تتكون من خمسة فصول بعد التمهيد في تعريف موضوع البحث ومفرداته (الإثبات والنسب والبصمة الوراثية) وفي الفصل الأول: (طرق إثبات النسب ونفيه في الفقه الإسلامي) وجاء في مبحثين قسمت إلى عدد

من المطالب. وفي الفصل الثاني: (مميزات البصمة الوراثية وشروط العمل بها وحكم استخدامها) واشتمل على ثلاث مباحث. وفي الفصل الثالث: (إثبات النسب بالبصمة الوراثية) واشتمل على مبحثين وعدد من المطالب وفي الفصل الرابع: (البصمة الوراثية في نفي النسب) واشتمل على ثلاثة مباحث. وفي الفصل الخامس: (التطبيقات القضائية للبصمة الوراثية) ثم الخاتمة التي اشتملت على أهم النتائج ثم الفهارس للمصادر والموضوعات.

الجدير ذكره أن البصمة الوراثية تتضح أهميتها في قضايا النسب ونفيه أكثر من أهميتها في قضايا الجنائيات. لأنها تدل على قطعية وجود صاحب البصمة في موقع الجريمة.

نسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب ويزيد الباحث من العلم النافع والعمل الصالح وبالله التوفيق.